

نشرة الإكتتاب
دعوة للإكتتاب العام فى سندات توريق
الشركة المصرية للتوريق (شركة مساهمة مصرية)
(الإصدار الثانى)

بمبلغ ٣٦٠ مليون جنيها مصرية - آخر إستحقاق فى ديسمبر ٢٠١٤

سندات أسمية فى مقابل حقوق مالية (سندات التوريق) قابلة للتداول غير قابلة للتحويل إلى أسهم وقابلة للاستدعاء المعجل بدءاً من الكوبون رقم ١٨ (منتصف السنة الثانية للإصدار) ولمدة خمس سنوات بقيمة إجمالية قدرها ٣٦٠ مليون جنيه مصرية بقيمة أسمية ١٠٠ جنيه للسند الواحد تستهلك شهرياً وذات عائد سنوى ثابت قدره ١٠,٥٠% يصرف شهرياً. يتم طرح ١٠٠% من السندات للإكتتاب العام.

محيل المحفظة

Corporate Leasing Company Egypt S.A.E

شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م.)

CORPLEASE

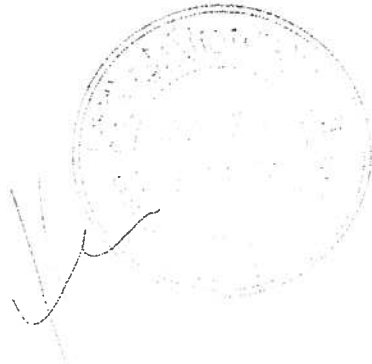
المرتب والمنسق العام ومدير الإصدار ومروج الإكتتاب

البنك التجارى الدولى
Commercial International Bank



المستشار القانوني لعملية التوريق

الجمعية للاستشارات القانونية
ALC
ARAB LEGAL CONSULTANTS



الشركة المصرية للتوريق
فى ٣٠٣٠١٨٩٨

[Handwritten signature]

[Handwritten mark]

أولاً: البيانات العامة لأطراف التوريق

أ. المحلل ومنشئ/محفظة التوريق

شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) خاضعة لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وتم قيدها بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ تحت رقم ١٥٦٨٣١ وحاصلة على ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي فى يناير ٢٠٠٤ ويبلغ رأسمالها المصدر ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (فقط مائة وخمسون مليون جنيه مصرى) و المرخص به ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (فقط مائتان وسبعون مليون جنيه مصرى) ومركزها الرئيسى فى ٩٢ شارع التحرير، برج ساريدار - الدقى.

تزاوّل شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) العمل فى كافة مجالات وأنشطة التأجير التمويلي، وبموجب عقود التأجير التمويلي تتملك شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) قبل المستأجرين ("المدين" أو "المدينين") حقوقاً مالية ومستحقات أجلة الدفع مضمونة بضمانات مختلفة ("محفظة التوريق") وبموجب عقد حوالة مؤرخ فى ٢٠٠٩/١١/١ مع الشركة المصرية للتوريق ش.م.م والمنشور ملخصه فى هذه النشرة تمت حوالة محفظة التوريق إلى الشركة المصرية للتوريق ش.م.م وذلك لأغراض إصدار سندات قابلة للتداول فى مقابلها.

ب. المحال إليه أو شركة التوريق (الشركة)

١. اسم الشركة:

الشركة المصرية للتوريق (ش.م.م).

٢. تاريخ التأسيس:

١٧ أكتوبر ٢٠٠٧.

٣. الشكل القانونى:

شركة مساهمة مصرية منشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

٤. غرض الشركة:

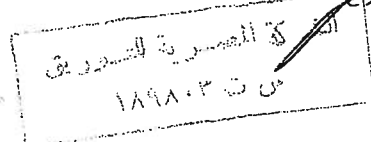
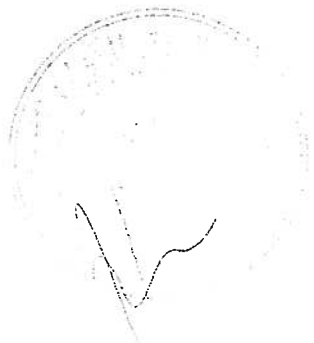
غرض الشركة هو غرض وحيد يتمثل فى توريق الحقوق المالية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

٥. السنة المالية:

تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل سنة.

٦. رقم السجل التجارى ومكانه وتاريخه:

١٨٩٨٠٣ سجل تجارى القاهرة ٢٦/١١/٢٠٠٧



٧. مقر النشاط وعنوان المراسلات:

عنوان المركز الرئيسي: ٩٢ شارع التحرير - برج ساريدار - الدقى.
تليفون: ٢٧٢٨٤٩٠٠

٨. مسئول علاقات المستثمرين:

الأستاذ / حسين شريف خفاجى.
٩٢ شارع التحرير، برج ساريدار - الدقى.
تليفون: ٢٧٢٨ ٤٩٠٠

٩. رقم الترخيص بمزاولة النشاط وتاريخه:

ترخيص رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٧

١٠. مدة الشركة:

خمسة وعشرون عاما تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى.

١١. رأس المال المرخص به:

خمسة وعشرون مليون جنيه مصرى.

١٢. رأس المال المصدر والمدفوع:

خمسة مليون جنيه مصرى.

١٣. عدد وأنواع الأسهم المصدرة:

٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف سهم)، أسهم إسمية عادية نقدية.

١٤. بيان المساهمات فى رأس المال المصدر وتوزيعاته:

الإسم	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصرى	العملة التى تم الوفاء بها	النسبة
شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م)	مصرية	٤٩,٩٠٠	٤,٩٩٠,٠٠٠	الجنيه المصرى	٩٩.٨%
رفيق محمد عبد الخالق مدكور	مصرى	٥٠	٥,٠٠٠	الجنيه المصرى	٠.١%
طارق عمر السيد عزمى	بريطانى	٥٠	٥,٠٠٠	الجنيه المصرى	٠.١%
الإجمالى		٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠%



الشركة المصرية للتأجير
من ت ١٨٩٨٠٢
٤٦١٢٠

١٥. أسماء المؤسسين ونسبة كل منهم عند التأسيس:

النسبة	العملة التي تم الوفاء بها	القيمة الاسمية بالجنيه المصري	عدد الأسهم	الجنسية	الإسم
المؤسسون:					
٩٩.٨%	الجنيه المصري	٤,٩٩٠,٠٠٠	٤٩,٩٠٠	مصرية	شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م)
١%	الجنيه المصري	٥,٠٠٠	٥٠	مصرى	رفيق محمد عبد الخالق مذكور
١%	الجنيه المصري	٥,٠٠٠	٥٠	بريطانى	طارق عمر السيد عزمى
١٠٠%		٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		الإجمالى

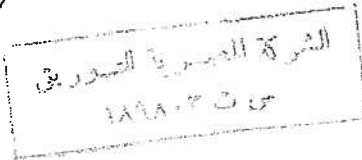
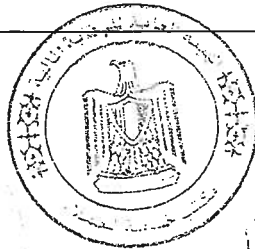
وقد حصلت الشركة المصرية للتوريق على إعفاء من تطبيق القيد الوارد فى المادة ٣٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال (قانون ٩٥ لسنة ٩٢) وذلك بموجب قرار مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بجلسة رقم ١٠٧ المنعقدة فى ٢٨/١١/٢٠٠٧

١٦. أسماء حاملى الأسهم الحاليين الذين يمتلك كل منهم ٥% على الأقل من أسهم الشركة:

نسبة المشاركة	القيمة الاسمية بالجنيه المصري	عدد الأسهم	الجنسية	الإسم
٩٩.٨%	٤,٩٩٠,٠٠٠	٤٩,٩٠٠	مصرية	شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م)
٩٩.٨%	٤,٩٩٠,٠٠٠	٤٩,٩٠٠		الإجمالى

١٧. أسماء السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

الجهة التي يمثلها	الصفة	الجنسية	الإسم
عن شخصه	رئيس مجلس الإدارة	مصرى	رفيق محمد عبد الخالق مذكور
عن شخصه	العضو المنتدب	بريطانى	طارق عمر السيد عزمى
عن شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م)	عضو مجلس الإدارة	مصرى	عمرو فاروق الأعصر
عن شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م)	عضو مجلس الإدارة	مصرى	على حامد محمد



١٨. أسماء المديرين المسئولين:

الإسم	الجنسية	القطاع/الإدارة
طارق عمر السيد عزمى	بريطانى	العضو المنتدب
حسين شريف خفاجى	مصرى	مدير علاقات المستثمرين

١٩. مراقبى الحسابات:

السادة عماد حافظ راغب وعبد المحسن أحمد تاج الدين من مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (إرنست أند يونغ) المقيدين بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة تحت رقم ٤٢ و ٨٦ على التوالي. ٣٧ شارع الأحرار - الدقى - الجيزة.

٢٠. المستشار القانوني:

الدكتور / بهاء على الدين - العربية للاستشارات القانونية
١ ميدان بن عفان - الدقى - الجيزة.

٢١. قيمة صافى أصول الشركة (حقوق المساهمين):

وفقاً لشهادة مراقبى الحسابات المؤرخة فى ٢٠٠٩/١١/١ تبلغ قيمة صافى أصول الشركة مبلغ ١,٧٨٦,٦٨٥ جنيه مصرى (فقط مليون سبعمائة ستة وثمانون ألف ستمائة خمسة وثمانون جنيهاً مصرياً) وفقاً للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٠٩ / ٦ / ٣٠

٢٢. الموقف الضريبي:

وفقاً لشهادة مراقبى الحسابات المؤرخة فى ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٩ فإن الشركة خاضعة لما يلى :

أولاً: الضرائب على أرباح شركات الأموال

الشركة خاضعة لضريبة أرباح شركات الأموال وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، و قد تم تقديم الإقرار الضريبي عام ٢٠٠٨ ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

تلتزم الشركة بسداد ضريبة كسب العمل المستحقة عليها وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة الدمغة

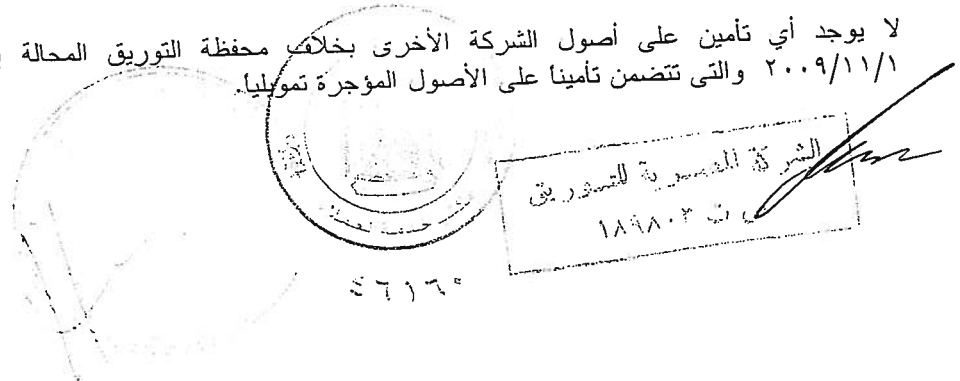
الشركة معفاة بموجب نص المادة ٤١ مكرر (٦) من قانون سوق رأس المال من الدمغة المستحقة على حوالة محفظة التوريق وتلتزم الشركة بسداد أى ضريبة دمغة مستحقة عليها وفقاً للقانون.

٢٣. الموقف من القضايا:

وفقاً لشهادة المستشار القانونى للشركة، لا توجد أى قضايا مرفوعة من أوضد الشركة.

٢٤. التأمين على أصول الشركة:

لا يوجد أى تأمين على أصول الشركة الأخرى بخلاف محفظة التوريق المحالة إلى الشركة فى ٢٠٠٩/١١/١ والتي تتضمن تأميناً على الأصول المؤجرة تمولياً.



٢٥. بيان عن طريقة توزيع الربح الصافي للشركة:

- توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:-
- أ. يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي نصف رأسمال الشركة المصدر (ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع). ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدا في حدود ١٠% على الأقل وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين.
 - ب. يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥% على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم والعاملين. على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
 - ج. يخصص بعد ما تقدم ١٠% (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة.
 - د. يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين (في الحدود والنسب المقررة في النظام) كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناءا على إقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يكون له احتياطي غير عادى أو مال إستهلاك غير عادى.

٢٦. تصنيف الملاءة الائتمانية للإصدار:

٢٠١٧/١١/٢٩

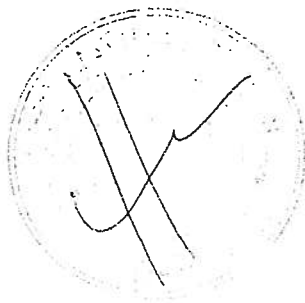
منحت شركة ميريس " الشرق الأوسط - التصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين" بتاريخ التصنيف والترتيب المحلى للملاءة الائتمانية (تصنيف الجدارة) للسندات التي تزمع إصدارها "الشركة المصرية للتوريق ش.م.م." (الإصدار الثانى) درجة A+ وتجدر الإشارة إلى أن هذه السندات بقيمة ٣٦٠ مليون جنيه مصرى (ثلاثمائة وستون مليون جنيهها مصريا فقط لاغير) ولمدة خمس سنوات قابلة للتداول والاستدعاء المعجل وغير قابله للتحويل إلى أسهم وذات عائد سنوى ثابت يبلغ ١٠,٥٠% يدفع شهريا. وهذه السندات مضمونه بمحفظه حقوق ماليه أجله ومحاله قانونا بصفة ناقله ونافذه وناجزه لجميع الحقوق والضمانات بعد تغطية الإكتتاب بالكامل، و تتميز أيضا بغطاء نقدى نسبته ٣,٥٩% - بناءا على القيمة الحالية للمحفظه - لتغطية المصروفات المباشرة الخاصة بالإصدار ولمواجهة المخاطر التي قد تواجه المحفظه ومنها أى عجز قد ينشأ عن السداد المبكر أو التعثر فى السداد، بالإضافة إلى خطاب ضمان لتعزيز الائتمان لمواجهة أى عجز فى التحصيل وقيمه ٤٥ مليون جنيهها مصريا (فقط خمسة وأربعون مليون جنيهها مصريا لاغير) ويمثل ١٢,٥٠% من قيمة السندات المزمع إصدارها. وقد تم منح هذه الدرجة بناءا على الدراسات التي قامت بها شركة ميريس من واقع البيانات المنشوره فى نشرة الإكتتاب، وأيضا للجوانب الماليه والقانونيه لمحفظه الحقوق الأجله والمحاله قانونا والتي تم إمدادها لميريس بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٠٩ وأخذاً فى الإعتبار القواعد الصادره من الهيئه العامه للرقابة الماليه والمعمول بها حتى تاريخه بشأن تنظيم شركات وعمليات التوريق.

وتجدر الإشارة إلى أن درجة "A" تعنى أن الإصدار مصنف محليا على درجة إستثمار وأنه من الناحية الائتمانية ذو جودة فوق المتوسطه (Above-Average Creditworthiness)، كما أن درجة المخاطر التي يتعرض لها الإصدار متواضعة مقارنة بالإصدارات المحليه الأخرى فى الدولة نفسها. وتشير علامة (+/-) إلى نقص أو زيادة فى مستوى المخاطر فى نفس الدرجة.

كما تتناول درجة تصنيف الجدارة مخاطر الخسارة المتوقعه على المستثمرين حتى وقت إستحقاق السندات. وهو ما يعنى أن هيكل الإصدار يسمح بسداد القروض فى التوقيت المحدد لها وكذا سداد أصل الدين فى تاريخ إستحقاق السندات.



[Handwritten signature]



٢٧. موافقة الجمعية العمومية غير العادية على الإصدار:

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة في إجتماعها المنعقد في ١٢ مايو ٢٠٠٩ وفي ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩ على ما يلي:

- إصدار سندات توريق إسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم وقابلة للإستدعاء المعجل لمدة خمس سنوات أو أقل بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه وقيمة أسمية قدرها ١٠٠ جنية للسند الواحد تستهلك شهرياً وذات عائد سنوى ثابت يصرف شهرياً ويتم طرح ١٠٠% من هذه السندات للإكتتاب العام.
- وفوضت الجمعية مجلس إدارة الشركة في تحديد قيمة العائد السنوى وقيمتها الحالية التى سيتم طرح بناءاً عليها و كذلك معدل الخصم السنوى وذلك فى ضوء أسعار السوق السائدة وقت الطرح وكذلك فوضت الأستاذ/ طارق عمر السيد عزمى العضو المنتدب أو من يرى سيادته فى إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتوقيع على المستندات المتعلقة بذات الموضوع.

٢٨. قرار مجلس الإدارة:

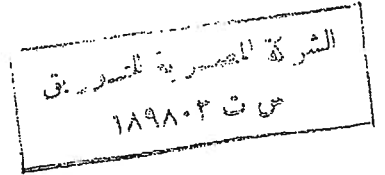
قرر مجلس إدارة الشركة المنعقد في ١٢/٥/٢٠٠٩ و في ١٤/٦/٢٠٠٩ الموافقة على إصدار سندات توريق إسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم وقابلة للإستدعاء المعجل لمدة خمس سنوات أو أقل بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنية وقيمة أسمية قدرها ١٠٠ جنية للسند الواحد تستهلك شهرياً وذات عائد سنوى ثابت يصرف شهرياً ويتم طرح ١٠٠% من هذه السندات للإكتتاب العام.

وفوض مجلس إدارة الشركة السيد الأستاذ/ طارق عمر السيد عزمى - العضو المنتدب أو ما يراه سيادته فى تحديد قيمة العائد السنوى و القيمة الحالية التى سيتم بها الطرح و كذلك معدل الخصم السنوى وذلك فى ضوء أسعار السوق السائدة وقت الطرح وكذلك فى التعامل مع الجهات الرقابية و الحكومية و إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والتوقيع على المستندات المتعلقة بذات الموضوع.

و قد تم تحديد سعر العائد السنوى على السندات المصدرة و هو نسبة ١٠,٥٠%.

٢٩. موقف أسهم الشركة من القيد بالبورصة:

الأسهم الحالية للشركة غير مقيدة بالبورصة المصرية.



٤٦١٦٠

ج. الجهة التي ستقوم بتحصيل المبالغ المتحققة من محفظة التوريد:

شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بموجب عقد الخدمة والتحصيل المبرم بينها وبين الشركة المصرية للتوريد بتاريخ ١ / ١١ / ٢٠٠٩ تلتزم بموجبه بتحصيل حقوق الشركة نيابة عنها وما يرتبط بها من إلتزامات في مواجهة المستأجرين وتوريد تلك الحصيلة إلى حساب شركة التوريد لدى أمين الحفظ لصالح حملة السندات. كما تلتزم شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بإبلاغ أمين الحفظ بحالات التأخير أو الإمتناع عن السداد من قبل المستأجرين والإجراءات التي قامت بها تنفيذًا لعقود التأجير التمويلي للمطالبة بالسداد وإستيفاء المبالغ التي تأخر المستأجرين عن سدادها وتوريدها إلى حساب حملة السندات لدى أمين الحفظ.

كذلك يلتزم المحصل بإمساك دفاتر مستقلة لمحفظة التوريد عن الحسابات الخاصة بالنشاط المعتاد للمحصل و ذلك وفقاً للسياسات والقواعد المتعارف عليها في عقود الخدمات والتحصيل مع الإلتزام ببذل عناية الشخص الحريص في أداء الإلتزاماته.

ولحماية حملة السندات من أية مخاطر في التحصيل قد تؤثر في حقوق حملة السندات فقد قامت الشركة بالإتفاق مع الإدارة القانونية بالبنك التجارى الدولى بالقيام بدور المحصل الإحتياطي، وفي هذه الحالة تلتزم شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بصفتها محيل المحفظة بإخطار المستأجرين بهذا الإتفاق بموجب كتاب مسجل يعلم الوصول في حالة نفاذه كما قامت شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بإصدار خطاب ضمان بمبلغ ٤٥ مليون جنيه مصرى (فقط خمسة وأربعون مليون جنيه مصرى) كتعزيز إئتماني إضافي لصالح الشركة المصرية للتوريد ش.م.م لمواجهة أى عجز في التحصيل ومن المتفق عليه أن يجوز للشركة في حالة تعثر المحصل أو إخفاقه الجسيم في أداء الإلتزاماته أو بناء على طلب جماعة حملة السندات، إخطار المحصل باسم وعنوان طرف ثالث يناط به القيام بدور المحصل الإحتياطي بعد موافقة شركة التصنيف الإئتماني وجماعة حملة السندات ، ويلتزم المحصل فور إبلاغه بإسم المحصل الإحتياطي بإطلاع على الجوانب التنفيذية المتعلقة بالتحصيل شريطة ألا يقل التصنيف الإئتماني عن درجة -BBB.

د. أمين الحفظ:

البنك التجارى الدولى ش.م.م. بموجب عقد حفظ وإدارة أوراق مالية المبرم بينه وبين الشركة بتاريخ ١ / ١١ / ٢٠٠٩ والمرخص له القيام بنشاط أمين الحفظ بترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٠.

١. الإلتزامات أمين الحفظ

- يتعهد أمين الحفظ بالإلتزام بقانون سوق رأس المال فيما يتعلق بواجباته والإلتزاماته الواردة في عقد أمين الحفظ حيث يلتزم أمين الحفظ بما يلي:-
- حفظ وإمساك حسابات محفظة التوريد وإدارتها بإسم ولصالح حملة سندات التوريد ونيابة عن الشركة ووفقاً لتعليماتها وفي حدودها مع الإلتزامه ببذل أقصى درجات عناية الرجل الحريص في تنفيذ أوامر الشركة أثناء أدائه لأعماله المرتبطة بحقوق حملة سندات التوريد.
- أي حقوق أو دخل يتحصل عليها أمين الحفظ في تنفيذه لأوامر الشركة تكون لصالح حملة سندات التوريد ويتم إضافتها (في نفس اليوم الذى يتم الحصول عليها فيه) إلى الحساب، بما في ذلك التحصيل المعجل للأقساط.
- أي عملية في الحساب يجب أن تتم طبقاً لتعليمات كتابية صادرة من الشركة أو من توكله أو تفوضه.
- عدم قيام أمين الحفظ بتسجيل أى عملية في حساب الشركة تكون غير متطابقة مع التعليمات الصادرة من الشركة وبعد مراجعتها فنياً وقانونياً من خاتمت أمين الحفظ.



• إخطار الهيئة بقيام شركة التوريق بإيداع المستندات المنوه عنها بالفقرة الثانية وذلك خلال إسبوع من تاريخ إيداع هذه المستندات.

• سداد القيمة الإسمية للسندات والعائد المقرر عليها في تواريخ الإستحقاق لحملة سندات التوريق .

• يلتزم أمين الحفظ بأن يمسك حسابات مستقلة لمحافظة التوريق عن جميع الحسابات الأخرى ولا يجوز له الخلط أو الدمج أو المزج بين حساباته الخاصة وبين حسابات عمليات التوريق أو بين بعضها البعض أو أية حسابات أخرى وفي سبيل ذلك يلتزم أمين الحفظ بالآتي:

• إمساك حساب لحصيلة محافظة التوريق.

• إمساك حساب لسداد أصل قيمة سندات التوريق.

• إمساك حساب لسداد العائد المستحق على سندات التوريق.

• إمساك حساب لإدارة إستثمار الفائض من حصيلة محافظة التوريق.

كما يلتزم أمين الحفظ بإمساك الدفاتر والسجلات الآتية:

• سجل تحليلي للمستأجرين بالحقوق المحالة حسب تواريخ الإستحقاق ونوع الضمانات المقدمة من كل منهم.

• دفتر أستاذ مساعد يوضح المبالغ المستحقة على كل مستأجر والمبالغ المسددة منه والرصيد المستحق عليه.

• سجل الأوراق التجارية التي إستحق موعد تحصيلها ولم تحصل.

• بيان بالمبالغ المحصلة.

• حساب إيرادات أمين الحفظ عن مزاولة نشاط متابعة التوريق.

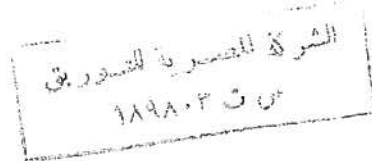
يجوز لممثل جماعة حملة سندات التوريق طلب الإطلاع على تلك الدفاتر والسجلات خلال أوقات العمل الرسمية بناءً على إخطار كتابي لأمين الحفظ لا تقل مدته عن أسبوع.

مع عدم الإخلال بأى من الإلتزامات التي نصت عليها القوانين المصرية بشأن الإفصاح يلتزم أمين الحفظ بإعداد تقرير شهري معتمد من مراقب الحسابات عن محافظة التوريق يتم إخطار الشركة والهيئة العامة للرقابة المالية وممثل حملة سندات التوريق وشركة التصنيف الائتماني به على أن يتضمن هذا التقرير كافة البيانات المقررة فى قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية.

يلتزم البنك بصفته أميناً للحفظ بالفصل التام بين حسابات محافظة التوريق والحسابات الخاصة بالنشاط المعتاد للشركة وذلك وفقاً للقواعد والسياسات المتعارف عليها فى الفصل بين الحسابات مع إلتزام البنك ببذل عناية الرجل الحريص فى أداء إلتزاماته.

يقوم أمين الحفظ بإستخدام حصيلة الحقوق الناشئة عن محافظة التوريق لسداد مستحقات حملة سندات التوريق وذلك بعد خصم العمولات والمصاريف بناءً على عقد الحفظ وعلى أمين الحفظ إخطار المحيل وكذلك حملة سندات التوريق فور حدوث ما يمكن أن يعوق أو يعطل سداد مستحقاتهم فى المواعيد المحددة لذلك. و يقوم أمين الحفظ (بعد موافقة شركة التوريق) بإستثمار فائض المبالغ المودعة لديه وفقاً لعقد الحفظ فى أذون للخزانة أو فى ودائع لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى .

لا يكون إنهاء الإلتزام المبرم بين شركة التوريق و أمين الحفظ أو تعديل شروطه نافذاً و منتجاً لآثاره إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.



٢. المستندات المودعة لدى أمين الحفظ:

تلتزم شركة التوريد بإيداع المستندات التالية لدى أمين الحفظ خلال ثلاثة أيام من تاريخ تغطية الإكتتاب فى السندات بالكامل (تاريخ نفاذ الحوالة):

- نسخة أصلية من إتفاق حوالة محفظة التوريد المبرم بين شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) والشركة المصرية للتوريد (ش.م.م).
- نسخة أصلية من إتفاق الخدمة والتحصيلى المبرم بين الشركة المصرية للتوريد ش.م.م وشركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) القائمة على تحصيل الحقوق الناشئة عن محفظة التوريد على أن يتضمن التكاليف بتوريد الحصيله إلى أمين الحفظ فور تحصيلها.
- نسخة أصلية من إتفاق الخدمة والتحصيلى المبرم بين الشركة المصرية للتوريد ش.م.م والبنك التجارى الدولى - مصر (ش.م.م) القائم على تحصيل الحقوق الناشئة عن محفظة التوريد فى حالة عدم قيام شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) بالتحصيل.
- الإتفاقات المنشئة للحقوق المحالة والتي تتمثل فى عقود التأجير التمويلى.
- المستندات المثبتة للحقوق والضمانات المحالة بما فى ذلك الأوراق التجارية ووثائق التأمين.
- إقرار مزيل بختم شركة التوريد يصرح بموجبه لأمين الحفظ بتسليم الجهة المسؤولة عن التحصيل جميع المستندات اللازمة لتمكينها من القيام بالتحصيل.
- صورة من نشرة الإكتتاب فى سندات التوريد المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- خطاب ضمان نهائى عند الطلب غير قابل للإلغاء صادر من شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) لصالح الشركة المصرية للتوريد ش.م.م والبالغ قيمته ٦٤,١٥٧,٣٩٨ جنيه مصرى (فقط ستة ملايين مائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة ثمانية وتسعون جنيه مصرى) لتغطية قيمة الإيجارات النقدية المسددة مقدما تحت بعض العقود المكونة للمحفظة المحالة ويتم تخفيضه سنويا بقيمة الإيجارات التي أستحققت والمتعلقة بتلك بالعقود التي يتم إقفالها خلال العام.
- خطاب ضمان نهائى عند الطلب غير قابل للإلغاء المتعلق بالتعزيز الإلتئمانى الجزئى الصادر من شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) لصالح الشركة المصرية للتوريد ش.م.م لمواجهة أى عجز فى التحصيل والبالغ قيمته ٤٥ مليون جنيه مصرى (فقط خمسة وأربعون مليون جنيه مصرى).
- خطاب ضمان نهائى عند الطلب غير قابل للإلغاء صادر من شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) لصالح الشركة المصرية للتوريد ش.م.م بمبلغ ٦٧٣,٩٥٨ جنيها مصرى (فقط ستمائة ثلاثة وسبعون ألف تسعمائة ثمانية وخمسون جنيها مصرى) لمواجهة تكاليف تجديد بوالص التأمين للأصول محل بعض العقود المكونة لمحفظة التوريد والتي يتعين تجديدها بشكل دورى للمحافظة على إستمرار نفاذ ضمانات محفظة التوريد وذلك بمعرفة المحصل وفقا لأحكام وشروط عقد الخدمة والتحصيلى والذي يتم تخفيضه بالقيمة المساوية لما قام المحصل بتجديده من بوالص تأمين على الأصول محل بعض العقود المكونة للمحفظة.

٥. علاقات مرتبطة:

تساهم شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) فى ٩٩,٨٠% من أسهم الشركة المصرية للتوريد؛ وقد حصلت الشركة المصرية للتوريد على إعفاء من تطبيق القيد الوارد فى المادة ٣٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وذلك بموجب قرار مجلس ادارة الهيئة العامة لسوق المال بجلسة رقم ١٠٧ المنعقدة فى ٢٨/١١/٢٠٠٧

و بخلاف ما ورد ذكره فى هذه النشرة لا يوجد أى عقود أو معاملات أخرى أو علاقات مرتبطة حتى تاريخ هذه النشرة تؤثر تأثيرا جوهريا على حملة السندات.



ERROR: syntaxerror
OFFENDING COMMAND:

ثانيا: بيانات المحفظة المحالة

cvt < : fpgm £" (£ glyph`ç=2 S ¥ head.
١. معايير وسمات اختيار محفظة التوريق

تتمثل محفظة التوريق محل هذا العقد في حقوق مالية و مستحقات آجلة مضمونة بضمانات مختلفة للمحيل قبل المستأجرين وتتكون من عقود تأجير تمويلي والتي تعد الإتفاقات المنشئة للحقوق المحالة ومشتملاتها كوثائق التأمين وكذلك المستندات المثبتة للضمانات المحالة وتتضمن الأوراق التجارية وضمانات نقدية في بعض العقود تبلغ إجمالي قيمتها ٦,١٥٧,٣٩٨ جنيه مصرى (فقط ستة ملايين مائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة ثمانية وتسعون جنيه مصرى) والتي أصدرها المستأجرين لصالح المحيل وذلك على النحو الوارد تفصيلا في عقد الحوالة المنشور ملخصه بهذه النشرة.

و تتكون محفظة التوريق من عدد (٥٦٣) عقد تأجير تمويلي تم إختيارها وفقا للمعايير التالية:

تم إختيار محفظة التوريق بناءا على المعايير الآتية:

- أ. لا يوجد حاليا ولم يسبق حدوث أى حالات إخلال من قبل المستأجرين ويقصد بالإخلال التوقف النهائي عن السداد من جانب المستأجرين.
- ب. يبلغ معدل التأخير في سداد الأقساط المستحقة منذ تاريخ توقيع عقود الإيجار التمويلي وحتى تاريخ توقيع عقد الحوالة ما يعادل ٣,٣٦ أيام في المتوسط .
- ج . جميع العقود التي تتضمنها محفظة التوريق (الإصدار الثاني) تم إبرامها في الفترة من ٢٠٠٦/٧/١٧ حتى ٢٠٠٩/٧/١٤ و يصل متوسط العائد السنوى على عقود التأجير التمويلي التي تتضمنها المحفظة ١٥%.

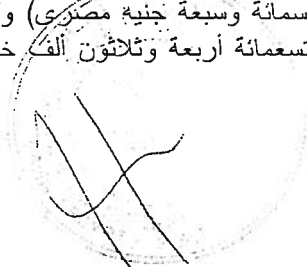
تتسم محفظة التوريق بالآتي:

- أ. أنها قد نشأت بموجب عقود إيجار تمويلي في نطاق النشاط العادى للمحيل والتي أطرافها بنوك ومؤسسات وشركات.
- ب. يتم الوفاء بالمستحقات الواردة بعقود الإيجار التمويلي بالجنيه المصري.
- ج. الأقساط الشهرية أو ربع سنوية أو نصف السنوية التي يلتزم المستأجرين بسدادها وفقا لعقود التأجير التمويلي تغطي المبالغ المستحقة على المستأجرين من أصل وعائد وتكلفة تأمين.
- د. مدة إستحقاق عقود التأجير التمويلي لا تتجاوز ست سنوات من تاريخ توقيعها.
- هـ. تمتلك شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) كافة الأصول موضوع المحفظة وتقوم بتأجيرها تأجيرا تمويليا لعملائها وفقا لقواعد قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وذلك حتى تمام سداد الإيجارات المتفق عليها في عقود التأجير التمويلي .
- و. لا توجد أى رهونات أو تأمينات أو إمتيازات على محفظة التوريق.
- ز. تتضمن المحفظة عدة ضمانات مثل: التأمين على الأصول المؤجرة ، أوراق تجارية، الإيجارات النقدية المسددة مقدما لبعض العقود يبلغ إجماليها ٦,١٥٧,٣٩٨ جنيه مصرى (فقط ستة ملايين مائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة ثمانية وتسعون جنيه مصرى)
- ح. تم تمويل متوسط ٩١% من قيمة المال المؤجر كحد أقصى عند التعاقد .

تتولد تدفقات نقدية تتمثل في تحصيل المبالغ المستحقة على المستأجرين تبدأ في ٢٠٠٩/١٢/١ وتنتهى في ٢٠١٤/٧/١ .

٢. توصيف المحفظة

تتكون المحفظة من عدد ٥٦٣ عقد (خمسمائة ثلاثة وستون) بقيمة إجمالية ٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧ جنيه مصرى (فقط أربعمائة ستة وثلاثون مليون أربعمائة سبعة وخمسون ألف خمسمائة وسبعة جنيه مصرى) وقيمتها الحالية ٣٧٢,٩٣٤,٥٧٧ جنيه مصرى (فقط ثلاثمائة اثنين وتسعون مليون تسعمائة أربعة وثلاثون ألف خمسمائة سبعة



وسبعون جنيه مصري) وذلك وفقاً لشهادة مراقبي حسابات الشركة محسوبة على أساس استخدام معدل خصم شهري فعلي قدره ٠,٨٢% (١٠,٥٠% سنوياً) طوال عمر المحفظة ويتم تحصيل الإيجارات مقدماً شهرياً أو ربع سنوياً أو نصف سنوياً. وبعد الأخذ في الحسبان عند حساب القيمة الحالية لمحفظة التوريق ومكوناتها تأثير كل من العمولات والمصاريف المقدرة التي سيتم خصمها من حصيلة المحفظة وكذا الافتراضات المتمثلة في كل من معدلات السداد المعجل والإخفاق والعائد المتوقع على الأموال المستثمرة تصبح القيمة الحالية لمحفظة التوريق ٣٧٢,٩٣٤,٥٧٧ جنيه مصري (فقط ثلاثمائة إثنتان وسبعون مليون تسعمائة أربعة وثلاثون ألف خمسمائة سبعة وسبعون جنيه مصري).

تحليل المحفظة حسب تاريخ انتهاء عقود الإيجار التمويلي:

السنة	العقود	القيمة	النسبة إلى العدد	النسبة إلى القيمة
٢٠١٠	٢٨	١٠,٠٤٩,٤٦٦	%٦.٧٥	%٢.٣٠
٢٠١١	٨٨	٤٠,٨٧١,٧٥٠	%١٥.٦٣	%٩.٣٦
٢٠١٢	١٦١	١٠٩,٣٢٤,١٣٢	%٢٨.٦٠	%٢٥.٠٥
٢٠١٣	٢١٨	٢٠٦,٢٤٩,٠٥٤	%٣٨.٧٢	%٤٧.٢٦
٢٠١٤	٥٨	٦٩,٩٦٣,٣٠٥	%١٠.٣٠	%١٦.٠٣
الإجمالي	٥٦٣	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	%١٠٠	%١٠٠

تحليل المحفظة حسب ميعاد استحقاق تحصيل الإيجار:

الوقت المحدد	العقود	القيمة	النسبة إلى العدد	النسبة إلى القيمة
شهري	٣٦٢	٢٤١,٩٩٧,٦٥١	%٦٤	%٥٥.٤٥
ربع سنوي	١٩٨	١٩١,٧٤٤,٦٢٦	%٣٥	%٤٣.٩٣
نصف سنوي	٣	٢,٧١٥,٢٣٠	%١	%٠.٦٢
الإجمالي	٥٦٣	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	%١٠٠	%١٠٠

تحليل المحفظة حسب القيمة المتبقية على المستأجرين:

القيمة في الألف	العقود	القيمة	النسبة إلى العدد	النسبة إلى القيمة
أقل من ٩٩	٩١	٥,٨٩٠,٩٣٥	%١٦.١٦	%١.٣٥
٩٩-١٠٠	٢٧٢	٦٨,٣٤٤,٠٢٢	%٤٨.٣١	%١٥.٦٦
١٠٠-٥٠٠	٨٧	٦٠,٠٩٠,٧٢٨	%١٥.٤٦	%١٣.٧٧
٥٠٠-١٠٠٠	١٠٢	٢٠٢,٨٩٧,٣٤٩	%١٨.١٢	%٤٦.٤٩
١٠٠٠-٥٠٠٠	٨	٥٨,٣٤٩,٥٩٥	%١.٤٢	%١٣.٣٧
فوق ١٠٠٠٠	٣	٤٠,٨٨٤,٨٦٨	%٠.٥٣	%٩.٣٦
الإجمالي	٥٦٣	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	%١٠٠	%١٠٠



[Handwritten signature]

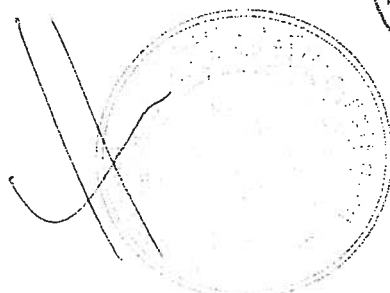
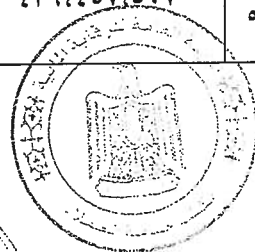
الشركة المصرية للتصدير
تاريخ: ١٨٩٨.٠٤

تحليل المحفظة حسب القطاع

النسبة إلى القيمة	النسبة إلى العدد	القيمة	العقود	القطاع
%١,٥٠	%٣,٩١	٦,٣٨٣,٧٠٢	٢٢	بنوك
%٠,٩٠	%١,٠٧	٣,٧٩١,٢٩٧	٦	موارد عامة
%٧,٨٠	%١٢,٢٦	٣٤,٠٤١,٧٧٢	٦٩	كيماويات
%١٦	%١١,٣٧	٦٩,٧٣١,٣٥٢	٦٤	تشديد وبناء
%٠,٢٠	%٠,١٨	٦٦٩,٣٣٠	١	مؤسسات مالية عدا البنوك
%٢٠,٧٠	%١٢,٠٨	٩٠,٣٨٤,٦٥٧	٦٨	خدمة أغذية ومشروبات
%٠,٩٠	%١,٠٧	٤,١١٨,١٥٠	٦	جهات حكومية و سفارات
%١٠,٩٠	%١٤,٢١	٤٧,٥٠٥,٧٥٧	٨٠	صناعات دوائية
%٧	%٩,٤١	٣٠,٦٥٤,١٦٤	٥٣	خدمات و منتجات صناعية
%٠,٩٠	%١,٢٤	٣,٧٤٧,١٨٧	٧	إعلام
%١,١٠	%٣,٥٥	٤,٩٦٧,٤٧٤	٢٠	قطاع البنترول و الغاز
%٣,٢٠	%٣,٩١	١٣,٧٨٣,٢٧٨	٢٢	أدوات منزلية
%٠,٣٠	%١,٢٤	١,٣٣٠,١١٥	٧	عقارات
%٤	%١,٤٢	١٧,٦٠٠,٤٦٧	٨	التجزئة
%١٥,٥٠	%١٣,٥٠	٦٨,٠٣٦,٦٨٤	٧٦	خدمات
%٠,٨٠	%١,٩٥	٣,٣٦٦,١٥١	١١	تكنولوجيا المعلومات
%٧,٢٠	%٤,٢٦	٣١,٥٠٥,٨١٥	٢٤	اتصالات
%٠,٩٠	%٢,٦٦	٣,٩٣٩,٣٣٧	١٥	خدمات سياحية
%٠,٢٠	%٠,٧١	٩٠٠,٣١٨	٤	مرافق
%١٠٠	%١٠٠	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	٥٦٣	الإجمالي

تحليل المحفظة حسب نوع الأصل المستاجر :

النسبة إلى القيمة	النسبة إلى العدد	القيمة	العقود	نوع الأصل المستاجر
%١٩,٥٥	%٢٢,٥٠	٨٥,٢٩٦,٣٩٥	١٢٧	سيارات تجارية
%٠,٢١	%٠,٥٠	٩٠٧,٠٧٥	٣	معدات تكنولوجيا المعلومات
%٤,٣٧	%١٢	١٩,٠٧٣,٩٦٩	٦٨	معدات أخرى
%٢٠,٢٧	%٣٩	٨٨,٤٨٥,٣٥٧	٢٢١	سيارات ركاب
%٣٩,٥٤	%٢٢	١٧٢,٥٧٠,٠٢٢	١٢٤	مكينات
%١٣,٢٧	%٣	٥٧,٩٢١,٤١٢	١٧	أدوات بناء
%٢,٧٩	%١	١٢,٢٠٣,٢٧٧	٣	أراضي عقارية
١٠٠%	%١٠٠	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	٥٦٣	الإجمالي



قائمة التدفقات النقدية للمحفظة: (بالجنيه المصري)

السنة	إجمالي التدفقات النقدية	إجمالي التدفقات النقدية (المعدلة)	إجمالي تسديد أصل و عائد السندات	العمولات و المصاريف التي يتم خصمها	حساب إعادة الاستثمار	حساب الحصيلة في آخر السنة
٢٠٠٩	١٣,٧٥٦,٥٤٢					
٢٠١٠	١٥٥,٩٢٥,٤٩٩	١٥٦,٧٤٠,٠٨٣	١٥١,٤٧٩,٦٨٦	٣,٥٤٣,٧٠٥	١٠٠,٠٢٦	١,٨١٦,٧١٨
٢٠١١	١٢٥,٠٢٥,٢١٢	١٢٧,٤٨٢,٥٠٨	١٢٧,٢٢١,٣٥٣	٦٩١,٩٤٥	٩٥,٦٨٥	١,٤٨١,٦١٣
٢٠١٢	٩٣,١٥٥,٦٧٨	٩٦,٦٩٠,٩٠٢	٩٦,٦١٨,١١٧	٥١٠,٤٣٤	٧٧,٧٠١	١,١٢١,٦٦٥
٢٠١٣	٤٤,٣٣٠,٢٤٢	٤٧,٥٩٤,٨٠٨	٤٨,٠٠٧,٣٢٤	٣٨٧,٨١٧	٤٢,٢٦٦	٣٦٣,٥٩٨
٢٠١٤	٤,٢٦٤,٣٣٤	٥,٧٦٦,٩١٩	٢,١٢٠,٥٠٥	٢٩١,٧١٤	١٧١,٤٩٤	٣,٨٨٩,٧٩٢
الإجمالي	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	٤٣٤,٢٧٥,٢٢٠	٤٢٥,٤٤٦,٩٨٥	٥,٤٢٥,٦١٥	٤٨٧,١٧٢	

قائمة التدفقات النقدية للمحفظة والتي يبلغ إجماليها ٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧ جنيه مصري (فقط أربعمئة ستة وثلاثون مليون أربعمئة سبعة وخمسون ألف خمسمئة وسبعة جنيه مصري) تشمل مايلي:

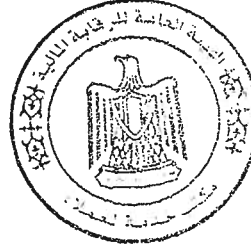
* تم تعديل التدفقات النقدية بناءً على ٠,٥% سنوياً كنسبة تقديرية متوسطة للتخلف عن السداد.

* تم احتساب العائد على حساب الحصيلة بناءً على (٦%) كنسبة سنوية تقديرية متوسطة للعائد على

الإستثمار.

* تستحق سندات التوريق بالكامل في ديسمبر ٢٠١٤.

[Handwritten Signature]



٤٦١٦٠

الشركة المصرية للتوريق
١٨٩٨٠٣



[Handwritten mark]

تصنيف الملاءة الائتمانية لمحفظه التوريق:

وتجدر الإشارة إلى أن درجة A+ تعني أن المحفظة مصنفة محلياً على درجة استثمار وأنها من الناحية الائتمانية ذات جودة/فوق المتوسطة (Above-Average Creditworthiness)، كما أن درجة المخاطر التي تتعرض لها المحفظة متواضعة. كما تشير علامة (+/-) إلى نقص أو زيادة في مستوى المخاطر في نفس الدرجة.

تتناول درجة تصنيف الجدارة مخاطر الخسارة المتوقعة على المستثمرين حتى وقت إستحقاق السندات. وهو ما يعنى سداد الفوائد فى التوقيت المحدد لها وكذا سداد أصل الدين فى تاريخ إستحقاق السندات.

٣. المخاطر المرتبطة بمحفظة التوريق:

إن المخاطر التي قد تؤثر على التحصيل والوفاء بالالتزامات المرتبطة بمحفظة التوريق أو على التعزيز الائتماني تتمثل في المخاطر التجارية ومخاطر الوفاء المعجل ومخاطر التحصيل و مخاطر الهلاك الكلي و الجزئي ومخاطر التركيز وذلك على النحو التالي:

أولاً: المخاطر الائتمانية لمحفظه التوريق:

تتمثل المخاطر الائتمانية فى عدم قيام المستأجرين تحت عقود التأجير التمويلى بسداد الإيجارات المتفق عليها. كما توجد المخاطرة فى تقلب قيمة الأصول التى تم تمويلها عن طريق المحفظة فى حالة حدوث حالة إخلال تحت أى من عقود التأجير التمويلى.

وتتكون المحفظة الائتمانية من عقود تأجير تمويلى مع شركات وبنوك (حيث لا يوجد تعامل مع الأفراد) وتتضمن شركات وبنوك على درجة عالية من الجودة الائتمانية.

وتعتمد عملية منح الائتمان لدى شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) على عمل دراسات إئتمانية مفصلة لكل عملية على حدة تشمل دراسة الأداء المالى للعميل فى السنوات المالية الثلاثة السابقة مع دراسة التوقعات المالية والتدفقات النقدية المستقبلية. ويحتوى عدد كبير من عقود التأجير التمويلى على تعهدات مالية متفق عليها. ويتم تسجيل ملكية الأصول موضوع التمويل بإسم شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر (ش.م.م) التى تحتفظ بالملكية خلال فترة سريان العقد.

وتوجد لدى الشركة سياسة إدارة مخاطر تعتمد على وجود قواعد لسياسة الائتمان Credit Policy Guide المعتمد من مجلس الإدارة مع وجود ضوابط لمنح الائتمان تتمثل فى حدود قصوى لكل عميل ولكل نوع من الأصول ... الخ. ولم تعاني الشركة حتى تاريخه من وجود أية حالات عدم سداد للإيجارات المتولدة عن المحفظة منذ نشأة العقود المكونة لها.

وتحتفظ الشركة بملكية الأصول التى يتم تمويلها (خلافًا للتمويل من البنوك) بما يؤدي إلى عدم وجود مشكلة فيما يخص الإستحواذ على تلك الأصول وإمكانية تسيلها فى وقت أقل نسبياً فى حالة وجود إخلال من المستأجر لم يتمكن من إصلاحه، الأمر الذى يؤدي فى النهاية إلى الحد من التأثير السلبى للتدفقات النقدية للمحفظة.

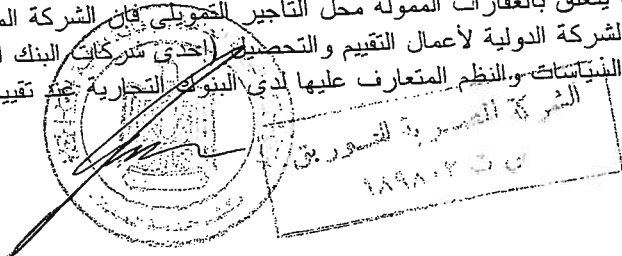
وبما أن المحفظة التى تقوم الشركة بتوريقها تتميز بالتوازن من حيث نوع الأصول الممولة مما يقلل من مخاطر الخسائر فى حالة الإضرار لتسييل أحد الأصول.

ثانياً: المخاطر التجارية لمحفظه التوريق:

أن الشركة تتبع سياسة متحفظة فى تحديد نسب التمويل للأصول محل عقود التأجير التمويلى وذلك للتقليل من المخاطر فى حالة إخلال العملاء وتحديدًا فإن حوالى ٤٥% من المحفظة ممولة بنسب تتراوح ما بين ٦٠% إلى ٩٠% من القيمة السوقية للأصول وقت إبرام عقود التأجير التمويلى.

أن الأصول الممولة محل التأجير التمويلى - عدا العقارات - غير معرضة للتقلبات الحادة فى قيمتها السوقية لكونها أصول ومعدات ذات طبيعة متخصصة فى العمليات الصناعية والإنتاجية.

وفما يتعلق بالعقارات الممولة محل التأجير التمويلى فإن الشركة المحيلة للمحفظة قد أسندت كل أعمال التقييم إلى الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل (إحدى شركات البنك التجارى الدولى - مصر) وهذه الشركة تتبع السياسات والنظم المتعارف عليها لدى البنوك التجارية عند تقييم مثل هذه الأصول من حيث الحيطة و



الخطر، وعليه فإن خطر تقييم الأصول العقارية بأكثر من قيمتها السوقية وقت التعاقد غير قائم وذلك لقيام طرف ثالث محايد ومشهود له بالكفاءة والإستقلالية بأعمال التقييم قبل إبرام العقود المتضمنة أصولا عقارية .

ثالثاً: مخاطر الإنهاء المبكر:

للمستأجر الحق في شراء الأموال المؤجرة خلال مدة سريان العقد وذلك بالثمن والشروط التي يتفق عليها الطرفين على أن يأخذ المؤجر في الإعتبار عند تحديد الثمن الإيجارية التي قام المستأجر بسدادها. ويجب أن يتم سداد ثمن الشراء بالكامل قبل نقل الملكية مضافاً إليه كافة المصاريف والتكاليف والضرائب والرسوم والدمغات وأية مدفوعات أخرى مما يحد من مخاطر الإنهاء المبكر.

رابعاً: مخاطر التحصيل والتوريد لحساب الحصيلة:

الشركة القائمة بالتحصيل قد تواجه معوقات في تحصيل المبالغ المتعلقة بمحفظه التوريد نتيجة لما يلي:
عدم قدرة بعض المستأجرين على الوفاء بالتزاماتهم مما قد يؤدي إلى التأخير في الوفاء بأصل السندات أوالعائد إلي حاملي السندات أو إخفاق المحصل في القيام بالتزاماته بالتحصيل وعجزه عن توريد المبالغ إلى أمين الحفظ في الوقت المتفق عليه وتقوم الشركة بمواجهة هذه المخاطر من خلال:

• **إخفاق المحصل في القيام بالتزاماته بالتحصيل وعجزه عن توريد المبالغ إلى أمين الحفظ في الوقت المتفق عليه.** وقد تم مواجهة هذا الخطر عن طريق النص بعقد التحصيل وتقديم الخدمات المبرم بين الشركة والمحصل على حق الشركة في إنهاء العقد المذكور متى أخل المحصل بالتزاماته الجوهرية في العقد ولم يعالجها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بهذا الإخلال وتلتزم الشركة بإخطار أمين الحفظ فوراً بإنهاء العقد على ألا يكون هذا الإنهاء منتجاً لآثاره إلا بعد تقديم ما يفيد موافقة حملة السندات أو من يمثلهم على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى وجود خطاب ضمان نهائي غير قابل للإلغاء عند الطلب متعلق بالتعزيز الإئتماني الجزئي الصادر من شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) لصالح الشركة المصرية للتوريد ش.م.م لمواجهة أى عجز في التحصيل والبالغ قيمته ٤٥ مليون جنيه مصرى (فقط خمسة وأربعون مليون جنيه مصرى).

أيضاً يتضمن عقد التحصيل وتقديم الخدمات المذكورة بنداً يفيد قيام الشركة في أى وقت بإختيار شركة تحصيل إلى جانب شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م). وذلك كمحصل إحتياطي. ومن المتفق عليه أن يجوز للعميل في حالة تعثر المحصل أو إخفاقه الجسيم في أداء التزاماته أو بناء على طلب جماعة حملة السندات، إخطار المحصل بإسم وعنوان طرف ثالث يناط به القيام بدور المحصل الإحتياطي بعد موافقة شركة التصنيف الإئتماني و جماعة حملة السندات على ألا يقل التصنيف الإئتماني عن درجة -BBB، ويلتزم المحصل فور إبلاغه بإسم المحصل الإحتياطي بإطلاعهم على الجوانب التنفيذية المتعلقة بالتحصيل. للحد من هذه المخاطر قامت شركة التوريد بالإتفاق مع البنك التجاري الدولي - مصر - ش.م.م للقيام بدور المحصل الإحتياطي في حالة عدم قيام شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بالتحصيل وتلتزم شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) في هذه الحالة بصفتها المحيل بإخطار المستأجرين بهذا الإتفاق عند نفاذه بموجب خطاب مسجل يعلم الوصول.

• **إفلاس المحصل وتم مواجهة هذا الخطر عن طريق النص بعقد التحصيل وتقديم الخدمات المذكور أعلاه على إلتزام المحصل بتوريد المبالغ إلى أمين الحفظ عند تحصيلها مصحوبة بكشف يوضح المبالغ التي تم تحصيلها لحساب الشركة ويخطر بها أمين الحفظ خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أيام مع إلتزام المحصل باتخاذ كافة الإجراءات التأمينية ضد مخاطر الحريق والسطو والضياع لهذه المبالغ و/أو الشيكات خلال الفترة المذكورة.**

و بناءً على ما سبق: فقد قامت شركة التوريد بالإتفاق مع الإدارة القانونية بالبنك التجاري الدولي - مصر (ش.م.م) بالقيام بدور المحصل الإحتياطي، ومن المتفق عليه أنه يجوز للعميل في حالة تعثر المحصل أو إخفاقه الجسيم في أداء التزاماته أو بناءً على طلب جماعة حملة السندات، إخطار المحصل بإسم وعنوان



طرف ثالث يناط به القيام بدور المحصل الإحتياطي بعد موافقة شركة التصنيف الإئتماني وجماعة حملة السندات على ألا يقل التصنيف الإئتماني عن درجة -BBB ، ويلتزم المحصل فور إبلاغه بإسم المحصل الإحتياطي بإطلاع على الجوانب التنفيذية المتعلقة بالتحصيل.

خامسا : مخاطر الهلاك الجزئي أو الكلي للمال المؤجر

وفقا لطبيعة المال المؤجر يسترد المستأجر من شركة التأمين قيمة إصلاح الأصل موضوع عقود التأجير التمويلي في حالة وقوع أضرار من حوادث وفي حالة الهلاك الكلي يقوم المحصل بتحصيل مبلغ التعويض من شركة التأمين المختصة وتوريده إلى أمين الحفظ لإستيفاء إلتزامات المستأجر في يوم توريد مبلغ التعويض ، وإذا ما تجاوز مبلغ التأمين إلتزامات المستأجر تعين سداد هذه الفوائض له وذلك بعد خصم المصروفات الفعلية التي تكبدها المحصل في هذا الشأن. وطبقا لقواعد التأمين السائدة، لا يغطي التأمين حالات الكوارث الطبيعية، والإرهاب، والفعل المتعمد من المستأجر وكذلك حالات العصيان المدني. هذا و تعهد شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر ش.م.م بموجب عقد الخدمة والتحصيل بإستمرار التغطية التأمينية على الاصول موضوع عقود التأجير التمويلي طوال أجل العقود أو السند أيهما أقرب، وذلك بالتجديد المباشر لبعض العقود وبمتابعة المستأجرين للتأكد من قيامهم بالتجديد في المواعيد المحددة والحصول على الوثائق الدالة على ذلك.

٤. العمولات والمصاريف التي يتم خصمها من حصيلة محفظة التوريق ومواعيد خصمها:

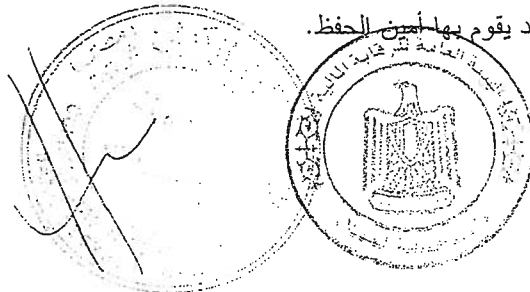
وفقا لقائمة التدفقات النقدية المشار إليها في هذه النشرة، فهناك عمولات ومصاريف تبلغ ٥،٤٢٥،٦١٥ جنيه مصري (فقط خمسة ملايين أربعمائة خمسة وعشرون ألف ستمائة وخمسة عشر جنيه مصري) ناشئة عن العقود المبرمة مع الأطراف المرتبطة بعملية التوريق لتغطية المصروفات المباشرة الخاصة بالإصدار و سوف يتم خصمها من حساب الحصيلة لصالح الجهات التالية:

- أتعاب أمين الحفظ.
- مصاريف قيد السندات وتجديد ضمها وإستمرار قيدها بالجداول الرسمية للبورصة المصرية .
- أتعاب شركة التصنيف الإئتماني عند الإصدار و سنويا خلال أجل السند.
- أتعاب المحصل .
- أتعاب المستشار المالي.
- أتعاب مراقب الحسابات.
- أتعاب المستشار القانوني.
- مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية.
- مصاريف شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.
- مصاريف الإعلان في الصحف عن الإصدار والكوبون الشهري للسند.

و يتضمن العقد المبرم مع أمين الحفظ البيان التفصيلي لهذه المبالغ ومواعيد خصمها.

٥. مصادر سداد السندات:

- المتحصلات من الحقوق المالية المحالة.
- المبالغ المحصلة من التنفيذ -بالبيع- علي أصول المحفظة وكذلك تعويضات التأمين.
- عائد الإستثمارات التي قد يقوم بها أمين الحفظ.



Handwritten signature and the number ١٠١.

٦. أولويات استخدام المبالغ المحصلة:

أولاً: سداد كافة العمولات والمصاريف المشار إليها في البند (٤)

ثانياً: سداد عائد السندات

ثالثاً: سداد أصل السندات

رابعاً: تودع المبالغ المتبقية في حساب الحصيلة.

و يرد ما يكون فائضاً من أموال إلى الشركة المحيلة بعد إستهلاك السندات من أصل وعائد بالكامل

٧. الضمانات النقدية:

أ. لما كانت شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر ش.م.م (المحيل) قد حصلت من بعض المستأجرين وفقاً لبعض عقود التأجير التمويلي المكونة للمحفظة المحالة على إيجارات تدفع مقدماً كضمان للوفاء بالتزاماتهم تبلغ قيمتها ٦,١٥٧,٣٩٨ جنيه مصري (فقط ستة ملايين مائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة ثمانية وتسعون جنيه مصري) ، وتلتزم الشركة المحيلة بتوريد هذه الإيجارات إلى أمين الحفظ حال إستحقاقها وفقاً لعقود التأجير التمويلي. وضمناً للوفاء بهذا الإلتزام قامت شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (المحيل) بإصدار خطاب ضمان نهائي عند الطلب غير قابل للإلغاء بمبلغ ٦,١٥٧,٣٩٨ جنيه مصري (فقط ستة ملايين مائة سبعة وخمسون ألف ثلاثمائة ثمانية وتسعون جنيه مصري) لصالح الشركة المصرية للتوريق لإيداعه لدى أمين الحفظ لتغطية تلك الضمانات النقدية الخاصة ببعض العقود المكونة للمحفظة المحالة ويتم تخفيضه سنوياً بقيمة الإيجارات النقدية التي أستحقت والمتعلقة بالعقود التي يتم إقفالها خلال العام.

ب. التعزيز الائتماني:

- تم حوالة المحفظة بقيمة إجمالية تبلغ ٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧ جنيه مصري (فقط أربع مائة وستة وثلاثون مليون أربع مائة سبعة وخمسون ألف خمسمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه مصري) وقيمتها الحالية حتى تاريخ إنتهاء العقود ٣٧٢,٩٣٤,٥٧٧ جنيه مصري (فقط ثلاثمائة إثنان وسبعون مليون تسعمائة أربعة وثلاثون ألف خمسمائة سبعة وسبعون جنيه مصري) والتي تمثل القيمة الحالية للأقساط المستقبلية المستحقة على المستأجرين من أصل الدين والعائد على أن يتم إصدار سندات في مقابلها بقيمة ٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط ثلاثمائة وستون مليون جنيه مصري) أي ما يمثل ٩٦,٥٣% (حتى نهاية عمر المحفظة)، مما يعني أن حجم التعزيز الائتماني يعادل ٣,٥٩% من قيمة الإصدار (حتى نهاية عمر السندات) ويمثل ضماناً إضافية لمواجهة أي عجز في التحصيل. يتم إيداع المبالغ المحصلة من الضمانة الإضافية في حساب الحصيلة ويتم إستثمارها عن طريق أمين الحفظ. يتم إعادة إستثمار تراكمات المبالغ الفائضة شهرياً بعد سداد أصل السند والعائد و أي عمولات ومصاريف من قبل أمين الحفظ وفقاً للمادة رقم ٣١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال .

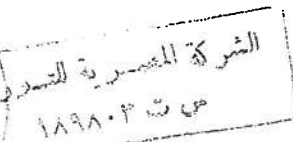
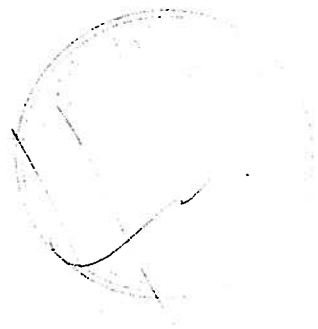
- تعزيز إئتماني إضافي بمبلغ ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط خمسة وأربعون مليون جنيه مصري) في صورة خطاب ضمان نهائي وتحت الطلب وغير قابل للإلغاء قامت شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بإصداره لصالح الشركة المصرية للتوريق ش.م.م وإيداعه لدى أمين الحفظ لمواجهة أي عجز في التحصيل.

ج. خطاب ضمان نهائي عند الطلب غير قابل للإلغاء صادر من شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) لصالح الشركة المصرية للتوريق ش.م.م بمبلغ ٦٧٣,٩٥٨ جنيه مصرياً (فقط ستمائة ثلاثة وسبعون ألف تسعمائة ثمانية وخمسون ألف جنيه مصرياً) لمواجهة تكاليف تجديد بوالص التأمين للأصول محل بعض العقود المكونة لمحفظة التوريق والتي يتعين تجديدها بشكل دوري للمحافظة على إستمرار نفاذ ضمانات محفظة التوريق وذلك بمعرفة المحصيل وفقاً لأحكام وشروط عقد الخدمة والتحصيل والذي يتم تخفيضه بالقيمة المساوية لما قام المحصيل بتجديده من بوالص تأمين على الأصول محل بعض العقود المكونة للمحفظة.



ثالثًا: أحكام وشروط الإصدار

١. الشركة المصدرة:
الشركة المصرية للتوريق ش.م.م.
٢. الغرض من الإصدار:
الغرض من الإصدار هو سداد قيمة محفظة التوريق التي تتضمن حقوقاً مالية ومستحقات آجلة الدفع مستحقة لشركة كوريليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م). والتي تم حوالتها إلى الشركة بموجب عقد حوالة مبرم في ٢٠٠٩/١١/١ والمنشور ملخصه في هذه النشرة.
٣. مدة السندات:
خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب.
٤. نوع الإصدار:
سندات توريق أسمية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل إلى أسهم وقابلة للاستدعاء المعجل ذات عائد ثابت بالجنيه المصري ومضمونة بمحفظة توريق يتم سداد عوائدها وقيمتها الإسمية من المتحصلات التي تتضمنها محفظة التوريق وتستهلك شهرياً.
٥. قيمة الإصدار:
إصدار واحد قيمته ٣٦٠ مليون جنيه مصري (فقط ثلاثمائة وستون مليون جنيه مصري).
٦. الاكتتاب في السندات:
١٠٠% من قيمة السندات يتم طرحها بالكامل من خلال إكتتاب عام.
٧. عدد السندات:
٣,٦٠٠,٠٠٠ سند (فقط ثلاثة مليون و ستمائة ألف سند)
٨. القيمة الاسمية للسند:
١٠٠ جنيه مصري (مائة جنيه مصري) للسند الواحد يسدد بالكامل عند الإكتتاب ويستهلك شهرياً حسب الجدول الموضح بالبند ١٨ من شروط وأحكام الإصدار .
٩. سعر الإصدار:
مائة في المائة (١٠٠%) من القيمة الاسمية للسند بواقع مبلغ ١٠٠ جنيه مصري (مائة جنيه مصري) للسند الواحد يسدد بالكامل عند الإكتتاب.
١٠. مصاريف الإصدار:
٢,٥ في الألف من القيمة الاسمية للسند والتي تمثل ٠,٢٥ جنيه مصري (فقط خمسة وعشرون قرشاً لا غير) للسند الواحد يتم سدادها بواسطة المكتتبين ويتم توريد هذه المصاريف إلى حساب الحصيلة لدى أمين الحفظ فور تحصيلها من متلقى الإكتتاب.



H

١١. إجمالي المبلغ المطلوب سداده عند الإكتتاب:

١٠٠ جنيه مصرى (مائة جنيه مصرى) للسند الواحد يضاف إليها ٢٥ قرشا (خمس وعشرون قرشا) كمصاريف إصدار بإجمالي ١٠٠,٢٥ جنيه مصرى (مائة جنيه مصرى وخمس وعشرون قرشا) للسند الواحد يقوم المكتتب بسدادها.

١٢. كيفية استخدام حصيلة السندات:

في اليوم التالي لغلق باب الإكتتاب، سيقوم البنك المتلقى للإكتتاب ببناء على أمر من الشركة المصرية للتوريق ش.م.م بسداد مقابل محفظة التوريق إلى شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) بصفتها محيلة المحفظة.

١٣. الحد الأدنى والحد الأقصى للإكتتاب:

الحد الأدنى للإكتتاب عدد ١٠ سندات بقيمة ١,٠٠٠ جنيه مصرى (ألف جنيه مصرى) ولا يوجد حد أقصى.

١٤. سعر العائد:

تصدر السندات المطروحة للإكتتاب العام ذات عائد سنوى ثابت قدره ١٠,٥٠% يصرف كل شهر.

١٥. فترة العائد ومواعيد سداده:

يحتسب العائد شهريا، حيث يستحق ويصرف الكوبون في يوم ١٠ من كل شهر ابتداءً من ١٠ يناير ٢٠١٠، ويحتسب الكوبون الأول ابتداءً من اليوم التالي لغلق باب الإكتتاب ويصرف في خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ قيد السندات لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي ويتم إعلان هذا القيد في جريدتين صباحيتين يوميتين رسميتين واسعتي الانتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية موضحاً به تاريخ صرف الكوبون الأول وفي حالة إنتهاء أى فترة من فترات العائد في غير يوم عمل رسمى يتم مد تلك الفترة بحيث تنتهى في أول يوم عمل رسمى تال.

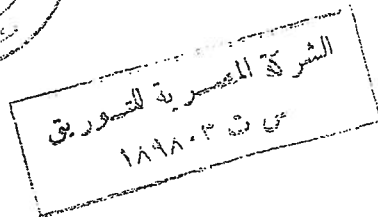
١٦. مكان سداد الكوبونات:

يتم سداد العائد (الكوبون) بالجنيه المصرى ويكون السداد من خلال شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى.

١٧. أسلوب احتساب العائد:

يتم احتساب العائد المستحق على أساس عدد الأيام الفعلية المنقضية بين تاريخى إستحقاق كوبونين متتاليين وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{القيمة الاسمية للسند في تاريخ الكوبون} \times \text{سعر العائد} \times \text{عدد الأيام الفعلية}}{360 \text{ يوم}}$$



١٨. السداد / الاستهلاك:

تسدد/ تستهلك السندات على ٦٠ قسط / دفعة شهرية، موضحة سنويا وفقا للجدول التالي:-

الأقساط	بالجنيه مصرى		
	قيمة استهلاك الأقساط (سنويا)	الرصيد المتبقى آخر المدة من قيمة السندات	نسبة الإستهلاك السنوى للسندات
١٢-١	١١٨,٢٢٧,٨٦٩	٢٤١,٧٧٢,١٣١	%٣٢.٨٤
٢٤-١٣	١٠٧,٢٢٢,٥٣٥	١٣٤,٥٤٩,٥٩٦	%٢٩.٧٨
٣٦-٢٥	٨٦,٨٢٠,٦١٤	٤٧,٧٢٨,٩٨٢	%٢٤.١٢
٤٨-٣٧	٤٥,٦٣٣,٣٠٢	٢,٠٩٥,٦٨٠	%١٢.٦٨
٦٠-٤٩	٢,٠٩٥,٦٨٠	.	%٠.٥٨
الإجمالي			%١٠٠

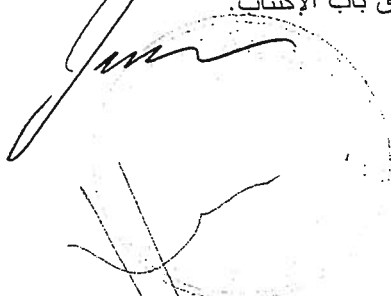
- أ. فى حالة وقوع أية من تواريخ السداد فى غير يوم عمل رسمى فيستحق السداد فى أول يوم عمل تال.
- ب. مبالغ ونسب الإستهلاك المبينة فى الجدول السابق إسترشادية وقابلة للزيادة أو النقصان فى ضوء المتحصلات الفعلية للمحفظة. يتم إستهلاك السندات وفقاً للجدول السابق بحيث تصل نسبة السداد / الإستهلاك إلى ١٠٠% من القيمة الإسمية للسند بعد خمس سنوات من تاريخ اليوم التالى لغلق باب الإكتتاب العام، نسب السداد للسندات يلتزم أمين الحفظ بتنفيذها فى مواعيدها لحملة السندات حيث أنه فى حالة عدم كفاية المتحصلات الواردة من محفظة التوريق فيمكن لأمين الحفظ الرجوع إلى التعزيز الإئتماني أو خطابات الضمان.
- ج. يتم إستهلاك السندات وفقاً للتدفقات الفعلية للمحفظة. يتم خصم العمولات والمصاريف والكوبون من حصيلة المحفظة أولاً ثم يتم تخصيص ٨٥% من التدفقات النقدية المتبقية لإستهلاك أصل السند.
- د. لا تخل أحكام السداد / الإستهلاك على الأقساط المبينة بهذا البند بأن للشركة المصدرة حق إختياري للسداد المعجل لكل قيمة السندات قبل تاريخ الإستحقاق إعتباراً من الكوبون رقم ١٨ منتصف السنة الثانية للإصدار كما هو موضح فى البند الخاص بحق السداد المعجل قبل تاريخ الإستحقاق.

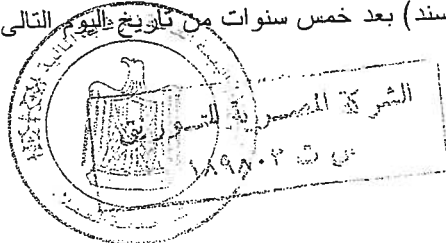
١٩. تواريخ إستهلاك السندات:

تستهلك السندات فى يوم ١٠ من كل شهر بداية من ١٠ يناير ٢٠١٠ بصورة متدرجة متناقصة كما هو موضح فى الجدول المبين بالبند (١٨) من شروط وأحكام الإصدار مع مراعاة أنه فى حالة وقوع يوم السداد فى غير يوم عمل رسمى فيستحق السداد فى أول يوم عمل تال.

٢٠. سعر إستهلاك السندات:

تسدد/ تستهلك السندات بصورة متدرجة وفقاً للجدول المبين بالبند (١٨) من أحكام وشروط الإصدار بحيث تصل نسبة السداد/ الإستهلاك إلى ١٠٠% من القيمة الإسمية للسند أى ١٠٠ جنيه مصرى (مائة جنيه مصرى لكل سند) بعد خمس سنوات من تاريخ اليوم التالى لغلق باب الإكتتاب.







٢١. حق الشركة في السداد المعجل قبل تاريخ الإستحقاق النهائي:

أ. للشركة الحق في السداد المعجل لكامل رصيد السندات القائم أو جزء من هذا الرصيد لا يقل عن ١٠% أو مضاعفتها من الرصيد القائم في أى تاريخ من تواريخ إستحقاق الكوبونات إعتباراً من تاريخ إستحقاق الكوبون رقم ١٨ بدءاً من منتصف السنة الثانية للإصدار.

ب. في حالة إختيار الشركة مباشرة حقها في السداد المعجل قبل تاريخ الإستحقاق فإنه يجب عليها أن تعلن عن ذلك في جريدين يوميتين صباحيتين رسميتين واسعتي الإنتشار قبل ٣٠ يوم من تاريخ السداد المعجل المختار. ويجب أن يبين الإعلان المذكور المبلغ المراد سداه وتاريخ هذا السداد وعلى أن يوافق ذلك التاريخ يوم صرف أحد الكوبونات.

ج. في حالة قيام الشركة بالسداد المعجل وفقاً لأحكام هذا البند فإنها لا تلتزم بسداد أى مبالغ أو تعويضات لحملة السندات نظير ذلك السداد المعجل.

٢٢. حق الرجوع في الإكتتاب واسترداد القيمة المكتتب فيها:

يحق للمكتتبين إسترداد القيمة المكتتب فيها وذلك في خلال فترة الإكتتاب طالما لم يتم غلق باب الإكتتاب. ويتم إسترداد القيمة المكتتب فيها بالإضافة إلى مصاريف الإصدار عن طريق فروع البنوك التي تم الإكتتاب عن طريقها.

٢٣. طريقة التخصيص ورد المستحقات:

في حالة زيادة عدد السندات المكتتب فيها عن عدد السندات المطروحة للإكتتاب العام يتم توزيع السندات على المكتتبين بتخصيص عدد من السندات لكل مكتتب على أساس نسبة إجمالي السندات المطروحة للإكتتاب العام إلى السندات المكتتب فيها، مع مراعاة جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين وذلك كله دون إخلال بالحد الأدنى للإكتتاب المنصوص عليه بالبند (١٣) من أحكام وشروط الإصدار. ويرد إلى المكتتب ما دفعه عند الإكتتاب بالزيادة عما خصص له بالفعل في فترة لا تتجاوز ٧ أيام عمل رسمية من تاريخ غلق باب الإكتتاب العام من خلال فروع البنوك التي تم الإكتتاب بها.

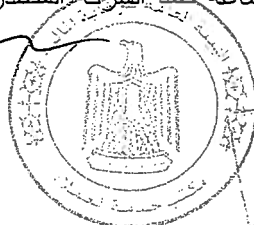
٢٤. إصدار خطابات التخصيص:

في خلال فترة لا تتجاوز سبعة أيام عمل رسمية من تاريخ غلق باب الإكتتاب العام، يتم تسليم المكتتبين خطابات تخصيص وذلك من خلال فروع البنوك التي تم الإكتتاب من خلالها، علماً بأن هذه الخطابات غير قابلة للتداول أو التسجيل.

٢٥. جماعة حملة السندات:

تتكون من حملة السندات جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويكون لها ممثل قانوني من بين أعضائها يتم إختياره خلال أربعة أشهر من تاريخ غلق باب الإكتتاب وفقاً للشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ويشترط ألا يكون للممثل القانوني لجماعة حملة السندات أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة وألا تكون له مصلحة متعارضة مع مصلحة أعضاء الجماعة.

ويباشر ممثل الجماعة ما تقتضيه حماية المصالح المشتركة لها سواء في مواجهة الشركة أو الغير أو أمام القضاء ويتعين إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بتشكيل هذه الجماعة وأسم ممثلها وصورة من قراراتها ويكون إجتماع الجماعة صحيحاً بحضور الأغلبية الممثلة لقيمة السندات فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الإجتماع الأول يكون الإجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الحاضرين وتصدر القرارات بما في ذلك القرارات المتعلقة بإتخاذ الإجراءات باسم الجماعة ضد الشركة المصدرة بأغلبية ٧٥% من السندات الممثلة في الإجتماع.



الشركة المصرية للتصوير
١٨٩٨٠٣

وتسرى أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن الأوضاع والإجراءات الأخرى لدعوة الجماعة للإنعقاد ومن له حق الحضور وكيفية الإنعقاد ومكانه والتصويت وعلاقة الجماعة بالشركة والهيئة.

٢٦. التسجيل في الحفظ المركزي:

تتم إجراءات تسجيل السندات المصدرة في نظام الحفظ المركزي لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي فور غلق باب الإكتتاب وسوف يتم الإشارة إلى هذا السند والكوبونات الخاصة به على نحو يميزه عن أية سندات توريق أخرى قد تصدرها الشركة في المستقبل، و تتمثل هذه الإشارة في ذكر القيمة الإجمالية للسند عند الإصدار وآخر تاريخ إستحقاق.

٢٧. القيد بالبورصة:

تتم إجراءات قيد السندات بالبورصة المصرية خلال مدة ٣ أشهر من تاريخ غلق باب الإكتتاب. ويكون القيد في جدول قيد الاوراق المالية المصرية.

٢٨. تاريخ فتح وغلق باب الإكتتاب:

يبدأ الإكتتاب العام بعد ١٥ يوم من تاريخ النشر ويستمر لمدة شهرين إعتباراً من تاريخ فتح باب الإكتتاب العام. وفي حالة تغطية الإصدار بالكامل يحق للشركة المصدرة غلق باب الإكتتاب بعد عشرة أيام من تاريخ فتح باب الإكتتاب العام.

٢٩. البنك متلقي الإكتتاب:

البنك التجاري الدولي من خلال فروع:

الجيزة (المركز الرئيسي)، ٢٣/٢١ شارع ديجول، الجيزة

(الدقى)، ٩٤ شارع التحرير برج المغربى بلازا

المعادى، ٦٧ شارع ٩ سرايات المعادى

الغرفه الألمانية، ٢١ سليمان أباطه المهندسين

عباس العقاد بمدينة نصر، ٥٣ شارع عباس العقاد

هليوبوليس، ٢٤ شارع الميرغنى

السلطان حسين بالإسكندريه، ٦١ شارع السلطان حسين

رشدى بالإسكندريه، ٤٥٧ شارع الحريه بولكلى رشدى

بورسعيد، ٢٣ تقاطع شارع ٢٣ يوليو مع شارع ابو الفدا قسم شرق

أسيوط، ١٠٧ شارع الجمهورية، أسيوط

أسوان، ١ شارع عباس فريد

المنصورة، ٦ شارع الجيش، أمام مبنى المحافظة

٣٠. أماكن الحصول على نشرة الإكتتاب:

البنك التجاري الدولي: في فروع متلقيه الإكتتاب

الشركة المصرية للتسويق
١٨٩٨٠٢

٣١- تعهدات والتزامات الشركة المصدرة:

- تتعهد وتضمن الشركة المصدرة لحملة سندات التوريق المطروحة للإكتتاب العام طوال مدة السندات وحتى سداد قيمتها بالكامل ما يلي:
- أ. أن الشركة قائمة ومنشأة وفقاً للأحكام السارية في جمهورية مصر العربية ولها صلاحية وأهلية تملك محفظة التوريق وتلتزم بالقيام بالنشاط الوحيد المرخص لها به وفقاً لما هو مبين بهذه النشرة
 - ب. أن الشركة تحوز كافة التراخيص والموافقات الحكومية لمباشرة نشاطها ، وأنه لا توجد على الشركة أى مخالفات بشأن هذه التراخيص والموافقات.
 - ج. أن الشركة قد حصلت على كافة الموافقات اللازمة لإصدار سندات التوريق وفقاً للنظام الأساسي للشركة، والقوانين السارية بما في ذلك القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.
 - د. أن كافة أصول الشركة مملوكة لها ملكية صحيحة نافذة وأنها خالية من أى أعباء أو رهون أو ضمانات أو حقوق للغير.
 - هـ. الحفاظ على وجود الشركة من خلال الحفاظ على أصولها وشكلها القانوني والتراخيص الممنوحة لها و مكانتها في السوق ومزاولة نشاطها بدون أى تعطيل.
 - و. الحفاظ على وضع واستمرارية الشركة من خلال عدم إتخاذ أى قرار بوقف نشاط الشركة.
 - ز. الإلتزام بتقديم القوائم المالية المعتمدة والمدققة خلال ٩٠ يوماً من إنتهاء العام المالي.
 - ح. أن كافة البيانات الواردة بهذه النشرة صحيحة وكاملة ودقيقة. كما تقر الشركة بأنها لم تغفل عمداً أية وقائع أو إعتبارات أخرى قد تجعل أى من هذه البيانات مضللة أو ناقصة أو غير سليمة.
 - ط. أن تستخدم الشركة حصيلة سندات التوريق وفقاً للغرض من الإصدار الموضح بالبندين ٢ و ١٢ من القسم الثالث من نشره (أحكام وشروط الإصدار).
 - ي. ألا تقوم بتوزيع أية أرباح إلا بعد سداد كامل مستحقات حملة سندات التوريق التي تتم من خلال أمين الحفظ وذلك دون الإخلال بحقوقها في توزيع أرباح ناشئة عن فوائض محافظ توريق أخرى.
 - ك. لا يحق لشركة التوريق (المصدر) إجراء أية تعديلات على أحكام وشروط سندات التوريق إلا بعد الحصول على موافقة حملة السندات وإتباع الضوابط الصادرة في هذا الشأن من الهيئة العامة للرقابة المالية.
 - ل. تتعهد الشركة بتقديم شهادة تصنيف إئتماني سنوي لكل من المحفظة وسندات التوريق طوال عمر الإصدار إلى المنسق العام والممثل القانوني لحملة سندات التوريق والهيئة العامة للرقابة المالية معد من إحدى الشركات المصرح لها بتقييم وتصنيف الشركات.
 - م. تتعهد الشركة بموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية ببيان بالعوائد المستحقة لحملة السندات أو الصكوك وما يتم سداده منها وذلك قبل الصرف بخمسة عشر يوماً على الأقل.

٣٢- القوانين السارية:

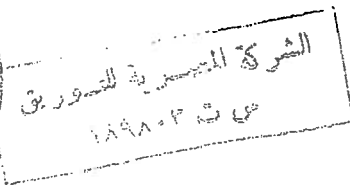
هي القوانين السارية بجمهورية مصر العربية.

٣٣- المرتب والمنسق العام:

البنك التجاري الدولي - مصر (ش.م.م).

٣٤- مدير الإصدار ومروج الإكتتاب:

يقوم البنك التجاري الدولي - مصر (ش.م.م) بإدارة ترويج الإكتتاب.



رابعاً: قائمة التدفقات النقدية لمحفظه التوريد

السنة	إجمالي التدفقات النقدية	إجمالي التدفقات النقدية (المعدلة)	إجمالي تسديد أصل و عائد السندات	العمولات و المصاريف التي يتم خصمها	حساب إعادة الاستثمار	حساب الحصيلة في آخر السنة
٢٠٠٩	١٣,٧٥٦,٥٤٢					
٢٠١٠	١٥٥,٩٢٥,٤٩٩	١٥٦,٧٤٠,٠٨٣	١٥١,٤٧٩,٦٨٦	٣,٥٤٣,٧٠٥	١٠٠,٠٢٦	١,٨١٦,٧١٨
٢٠١١	١٢٥,٠٢٥,٢١٢	١٢٧,٤٨٢,٥٠٨	١٢٧,٢٢١,٣٥٣	٦٩١,٩٤٥	٩٥,٦٨٥	١,٤٨١,٦١٣
٢٠١٢	٩٣,١٥٥,٦٧٨	٩٦,٦٩٠,٩٠٢	٩٦,٦١٨,١١٧	٥١٠,٤٣٤	٧٧,٧٠١	١,١٢١,٦٦٥
٢٠١٣	٤٤,٣٣٠,٢٤٢	٤٧,٥٩٤,٨٠٨	٤٨,٠٠٧,٣٢٤	٣٨٧,٨١٧	٤٢,٢٦٦	٣٦٣,٥٩٨
٢٠١٤	٤,٢٦٤,٣٣٤	٥,٧٦٦,٩١٩	٢,١٢٠,٥٠٥	٢٩١,٧١٤	١٧١,٤٩٤	٣,٨٨٩,٧٩٢
الإجمالي	٤٣٦,٤٥٧,٥٠٧	٤٣٤,٢٧٥,٢٢٠	٤٢٥,٤٤٦,٩٨٥	٥,٤٢٥,٦١٥	٤٨٧,١٧٢	

(Handwritten signature)



٤٦١٦٠

الشركة المصرية للتوريد
حتى ٢٠١٤

(Faint circular stamp and handwritten signature)

(Handwritten signature)

خامساً : تقرير مراقبا الحسابات
عن المعلومات المالية المستقبلية لمحفظه التوريق
للشركة المصرية للتوريق ش.م.م

و الواردة بنشرة الإكتتاب العام فى سندات التوريق التى ستصدرها الشركة (الإصدار الثانى)

أطلعنا على نشرة الإكتتاب الموضحة أعلاه وراجعنا ما تتضمنه من بيانات ومعلومات ووجدناها صحيحة ومطابقة
لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتيهما التنفيذية.

كما قمنا باختبار المعلومات المالية المستقبلية للشركة المصرية للتوريق - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة فى قائمة
التدفقات النقدية التقديرية لمحفظه التوريق عن الفتره من ٢٠٠٩/١٢/١ حتى ٢٠١٤/٠٧/١ وفقاً لمعايير المراجعة
المصرية الخاصة بفحص المعلومات المالية المستقبلية ، وقد أعدت هذه المعلومات المالية بمعرفة إدارة الشركة
المصدرة للسندات (الشركة المصرية للتوريق) ، وهذه المعلومات المالية المستقبلية هى مسئولية إدارة الشركة المصدرة
للسندات بما فى ذلك الافتراضات التى تم بناء التقديرات عليها.

وقد تم إعداد هذه المعلومات المالية المستقبلية بغرض إصدار سندات اسمية قابلة للتداول غير قابلة للتحويل إلى أسهم
وقابلة للإستدعاء المعجل (سندات التوريق) مدتها خمس سنوات بقيمة اسمية ٣٦٠ مليون جنيه مصرى و بقيمة إسمية
١٠٠ جنيه للسند الواحد تستهلك شهريا وذات عائد سنوى ثابت قدره ١٠,٥٠% يصرف شهريا وذلك مقابل حقوق
مالية.

وطبقاً لنص المادة ٤١ مكرر (٢) من قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فان الوفاء بحقوق حملة سندات
التوريق يكون من حصيلة محفظه التوريق فقط ولا يكون لهم حق التنفيذ على أصول الشركة . وقد أعدت المعلومات
المالية المستقبلية باستخدام مجموعة من الإفتراضات، والتى تتضمن افتراضات عن أحداث مستقبلية وعن قرارات
ستصدرها إدارة الشركة وليس من الضرورى أن تتحقق تلك الإفتراضات ، وبناءً على ذلك فإن هذه المعلومات المالية
المستقبلية قد لا تكون مناسبة للاستخدام فى أغراض أخرى بخلاف غرض إصدار سندات التوريق.

وبناءً على أختبارنا للأدلة المؤيدة للافتراضات ، لم ينم إلى علمنا ما يدعو للاعتقاد بأن هذه الافتراضات لا توفر أساساً
معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية ، و من رأينا أيضا أن المعلومات المالية المستقبلية المشار إليها أعلاه قد تم إعدادها
بصورة ملائمة على أساس هذه الافتراضات وتم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى فى حالة تحقق الأحداث المتوقعة فى ظل الافتراضات المستخدمة ، فقد تختلف النتائج
الفعلية عن التقديرات حيث أنه غالباً ما لا تتحقق أحداث أخرى متوقعة كما كان مفترضاً وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

القاهرة فى: ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩

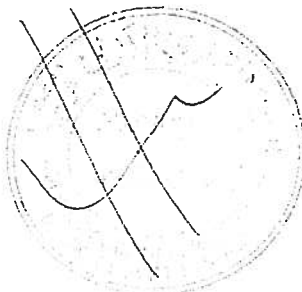
مراقبا الحسابات

عبد المحسن أحمد تاج الدين
A Member of
زميل جمعية المحاسبين القاهريين بالمعيارين
زميل جمعية المحاسبين والمرجعين المصرية
س.م.م. (١٥٠٥٨)
سجل الهيئة العامة لسوق المال رقم (٤٢)
(المتضامنون للمحاسبة و المراجعة E&Y)
عبد المحسن أحمد تاج الدين
A Member of
زميل جمعية المحاسبين والمرجعين
زميل جمعية المحاسبين والمرجعين المصرية
س.م.م. (٣٦٧٨)
سجل الهيئة العامة لسوق المال رقم (٤٢)
(المتضامنون للمحاسبة و المراجعة E&Y)

سادساً: أحكام عامة

تخضع بنود هذه النشرة لأحكام القانونين ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتيهما التنفيذية.

طارق عمر السيد عزمي
عضو مجلس الإدارة المنتدب



سابعاً: تقرير المستشار القانوني

المستشار القانوني

نقر نحن مكتب العربية للاستشارات القانونية (د. بهاء على الدين) بصفتنا المستشار القانوني لعملية إصدار الشركة المصرية للتوريق ش.م.م. لسندات توريق و بعد إطلاعنا على كافة المستندات المتعلقة بعملية التوريق بأن جميع الحقوق والضمانات المحالة من شركة كوربليس للتأجير التمويلي- مصر (المحيل) الى الشركة المصرية للتوريق ش.م.م (المحال اليه) هي ملكية خالصة للمحيل ولا يوجد اى قضايا او منازعات حتى تاريخ هذه النشرة قد تؤثر على ملكية المحيل لها و حقها فى التصرف فيها، وأن اتفاق عقد الحوالة المبرم بين الشركة المصرية للتوريق ش.م.م و شركة كوربليس للتأجير التّمويلى- مصر ش.م.م المؤرخ ٢٠٠٩/١١/١ قد اعد وفقا لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و أن الحوالة بموجبه ناقلة لجميع الحقوق والضمانات المحالة و انها لن تكون نافذة و ناجزة الا بعد تغطية الاكتتاب فى السندات بالكامل وان البنك التجارى الدولي يقوم بدور المستشار المالى و مدير الاصدار و المروج و متلقي الاكتتاب وفقا للعقود المبرمة بين البنك التجارى الدولي وبين الشركة المصرية للتوريق. و نتعهد بان نقوم بابلاغكم فور علمنا بأية تغييرات جوهرية قد تظهر خلال الفترة من تاريخ نشرة الاكتتاب و حتى تاريخ قفل باب الاكتتاب قد يكون لها تأثير على عملية الاكتتاب فى سندات التوريق.

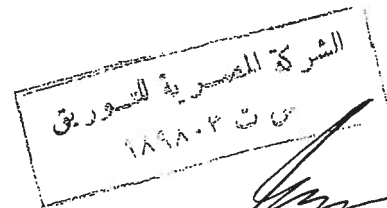
القاهرة فى : ٢٠٠٩ / ١١ / ٢٢

Arab Legal Consultants



٤٦١٦٠

العربية للاستشارات القانونية
ALC
ARAB LEGAL CONSULTANTS



ثامناً: ملخص عقد حوالة محفظة توريق

١- حرر عقد حوالة محفظة التوريق (عقد الحوالة) في ٢٠٠٩/١١/١
٢- أطراف العقد هم:

١- شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر - ش.م.م. سجل تجارى رقم ١٥٦٨٣١ صادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦ ومقرها الرئيسى فى ٩٢ شارع التحرير - الدقى ويمثلها فى هذا العقد:

السيد/ على حامد محمد
بصفته
مساعد العضو المنتدب
ورئيس القطاع المالى

طرف أول يشار إليه بـ "المحيل"

٢- الشركة المصرية للتوريق ش.م.م. مؤسسة وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ سجل تجارى رقم ١٨٩٨٠٣ صادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦ ومقرها الرئيسى فى ٩٢ شارع التحرير - الدقى ويمثلها فى هذا العقد:

السيد/ طارق عمر السيد عزمى
بصفته
عضو مجلس الإدارة المنتدب

طرف ثان يشار إليه "بالمحال إليه"

٣- إتفق الطرفان على أن يحيل المحيل إلى المحال إليه حقوقاً مالية ومستحقات آجلة الدفع مضمونة بضمانات مختلفة (محفظة التوريق) يمتلكها المحيل قبل المستأجرين (المدنيين) بموجب عقود التأجير التمويلي على أن يضمن المحيل وجود محفظة التوريق وقت الحوالة بكامل أوصافها وذلك لإصدار سندات قابلة للتداول فى مقابلها ("سندات التوريق") التى يكون الوفاء بقيمتها الاسمية والعائد عليها من حصيلة محفظة التوريق وفقاً لقانون رأس المال ولائحته التنفيذية والقواعد التى يقرها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على ألا تكون هذه الحوالة نافذة و ناجزة إلا بعد تغطية الإكتتاب فى سندات التوريق بالكامل "تاريخ نفاذ الحوالة".

٤- تتمثل محفظة التوريق فى حقوق مالية ومستحقات آجلة مضمونة بضمانات مختلفة للمحيل قبل المستأجرين (المدنيين) وتتكون من عقود تأجير تمويلي والتى تعد الإتفاقات المنشئة للحقوق المحالة ومشتملاتها كوثائق التأمين وكذلك المستندات المثبتة للضمانات المحالة وتتضمن الأوراق التجارية وضمانات نقدية تحت بعض عقود التأجير التمويلي والتى أصدرها المستأجرين (المدنيين) لصالح المحيل.

٥- يسدد مقابل الحوالة إلى المحيل عند تاريخ نفاذ الحوالة.

٦- فى حالة إكتشاف المحال إليه فى تاريخ نفاذ الحوالة عدم مطابقة أى حق من الحقوق المكونة لمحفظة التوريق محل الحوالة لما قرره المحيل فى التعهدات والضمانات التى قررها فى هذا العقد فإن المحيل يلتزم بإعادة شراء الحقوق التى لا تطابق المواصفات بمبلغ نقدى يساوى المبلغ الذى دفعه المحال إليه دون الإخلال بحق المحال إليه وحملة السندات فى المطالبة بالتعويض عما أصابهم من أضرار.

٧- يتعهد المحيل بالآتى :



الشركة المصرية للتوريق
١٨٩٨٠٣
٢٠٠٣

(أ) بأنه يمتلك محفظة التوريق ملكية تامة وأن كافة تفاصيل محفظة التوريق الواردة بالملحق رقم (١) لعقد الحوالة كاملة ودقيقة وصحيحة حتى تاريخ نفاذ الحوالة ولم يتم اختيار محفظة التوريق بطريقة قد تؤثر بأى شكل على حقوق حملة السندات.

(ب) أن محفظة التوريق خالية من أى رهونات أو إمتياز أو أى حقوق أخرى قد تؤثر على مصالح حملة السندات.

(ج) أنه له كامل السلطة فى إبرام وتوقيع وتنفيذ هذا العقد وفى حوالة محفظة التوريق دون أى قيود أو شروط.

(د) أن إبرام هذا العقد لا يتعارض أو يخالف أى قوانين أو لوائح أو قرارات بجمهورية مصر العربية أو للنظام الأساسى للمحيل أو أى موافقات أو تراخيص.

(هـ) لا توجد أى دعاوى أو مطالبات قد تؤثر على محفظة التوريق تأثيراً جوهرياً.

(و) أن يسلم المحال إليه فى تاريخ نفاذ الحوالة كافة العقود والمستندات التى تمثل محفظة التوريق والمبينة بالملحق رقم (١) من هذا العقد.

(ز) أنه لا يلزم إخطار المستأجرين (المدينين) بهذا العقد وذلك لقيام شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر ش.م.م بمهام التحصيل بموجب عقد تحصيل بين شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر ش.م.م والمحال إليه، وفى حالة عدم إبرام عقد التحصيل مع شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر ش.م.م والتعاقد مع طرف آخر للقيام بالتحصيل، تلتزم شركة كوربليس للتأجير التمويلى - مصر ش.م.م بإخطار المستأجرين (المدينين) بهذا العقد وإتباع الإجراءات التى يتطلبها القانون فى هذا الشأن.

(س) يلتزم المحيل ببذل عناية الشخص الحريص فى تحصيل الحقوق المحالة لحساب المحال إليه.

٨- يكون هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه إذا أخفق المحيل فى حوالة محفظة التوريق بموجب حوالة نافذة وناجزة فى تاريخ نفاذ الحوالة وإذا تجاوزت نسبة الحقوق غير المطابقة للمواصفات ٥% (خمسة فى المائة) من الحقوق المكونة للمحفظة مع حفظ حق المحال إليه وحملة السندات فى المطالبة بالتعويض على أن يتم سداد المبالغ المذكورة الخاصة بحملة السندات لدى أمين الحفظ لإضافتها لمصالحهم.

٩- يخضع هذا العقد ويفسر وفقاً لقوانين جمهورية مصر العربية وفى حالة حدوث أى نزاع بشأنه يتم تسويته عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجارى الدولى ("المركز") بواسطة ثلاثة محكمين يتم إختيارهم وفقاً لقواعد المركز وتكون مدينة القاهرة مقر إنعقاد جلسات التحكيم ويكون التحكيم باللغة العربية ويكون حكم المحكمين نهائياً وملزماً وغير قابل للطعن فيه.

تطبيقاً لأحكام قانون رأس المال ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية فإن المحفظة محل هذا الإصدار الثانى مستقلة تماماً عن المحفظة محل الإصدار الأول، ويتمثل ذلك فى عدة صور هى: أولاً. أنه تطبيقاً لنص المادة ٤١ مكرر (٢) من القانون فإن كافة المبالغ والمستندات والأوراق المالية والتجارية المودعة لدى أمين الحفظ والمتعلقة بالإصدار الأول ملكاً لحملة سندات التوريق دون غيرهم ولا تدخل فى الإمتة المالية لشركة التوريق ولا فى الضمان العام لدائنى المحيل أو الشركة. ثانياً. يلتزم أمين الحفظ بأن يورد حسابات مستقلة لكل عملية توريق



الشركة المصرية للتأجير التمويلى
عن ت ١٨٩٨٠٤

ولا يجوز له الخلط أو الدمج أو المزج بين حساباته الخاصة وبين حسابات عمليات التوريق أو بين حسابات محافظ التوريق المختلفة بعضها البعض. ثالثاً. يلتزم المحصل بأن يفصل في عملياته بين حساباته الخاصة وبين التحصيل لصالح محافظة التوريق محل الإصدار الأول.

وعليه فإن كل ما يتعلق بمحظة التوريق محل الإصدار الأول من فائض أو عجز عن الوفاء بحقوق حملة سندات التوريق لن يؤثر بالسلب أو الإيجاب على حقوق حملة سندات هذا الإصدار الثاني والعكس بالعكس.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصدار الأول (بمبلغ إجمالي ٣٦٠ مليون جنيهاً إستحقاق ديسمبر ٢٠١٢) قد تم إستهلاك مبلغ ١٧٣,٩٨٨,٠٠٠ جنيهاً مصرياً من أصل السندات حتى ٢٠٠٩/٠٩/٣٠ بسدادها في مواعيد إستحقاقها الأصلية مع التسعة عشر كوبون التي تم سدادها و بدون أى تأخير.

يجوز لكل ذي مصلحة طلب الإطلاع لدى الهيئة على الوثائق و الاتفاقات المتعلقة بعملية التوريق و ذلك وفقاً لأحكام المواد ٧٠ و ٧١ من القانون رقم ٩٢/٩٥ كما يمكن الاستفسار من الشركة المصرية للتوريق عن طريق الإتصال بالأستاذ حسين شريف خفاجي مسئول علاقات المستثمرين بالشركة.

هذه النشرة تم مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية و وجدت متشبية مع أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية و القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تم اعتمادها برقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجوى التجارية للنشاط موضوع النشرة و لا لقدرته على تحقيق نتائج معينة.

تذييل:

موقف السندات القائمة في ٢٠٠٩/٩/٣٠:

• الإصدار الأول (بمبلغ إجمالي ٣٦٠ مليون جنيهاً إستحقاق ديسمبر ٢٠١٢):

محيل المحفظة: شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م)

أمين الحفظ: البنك التجارى الدولى (مصر) .

المحصل: شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (ش.م.م) (محيل المحفظة).

القيمة الاسمية للسندات عند الإصدار: ٣٦٠ مليون جنيهاً مصرياً .

رصيد السندات فى ٢٠٠٩/٩/٣٠: ١٨٦,٠١٢,٠٠٠ جنيهاً مصرياً .

آخر تصنيف إئتماني للسندات: AA

موقف سداد عائد السندات: تم سداد مبلغ ٤٠,٥١٩,٠١٧ جنيهاً مصرياً تمثل ١٩ كوبون حتى ٢٠٠٩ /٠٩/٣٠

من العائد على السندات فى مواعيدها الأصلية و بدون أى تأخير.

موقف سداد أصل السندات: تم استهلاك مبلغ ١٧٣,٩٨٨,٠٠٠ جنيهاً مصرياً من أصل السندات حتى ٢٠٠٩/٠٩/٣٠ بسدادها فى مواعيد إستحقاقها الأصلية مع التسعة عشر كوبون التي تم سدادها و بدون أى تأخير.



الشركة المصرية للتوريق
ع.ت ١٨٩٨٠٠٤